

بيان صحفي

يا دائرة الشؤون الدينية الإسلامية في سيلانجور!

هل اختفت كل الجرائم والرذيلة في سيلانجور لتجرمي حملة الدعوة؟

(مترجم)

من دون الشعور بالذنب، ودون خجل ودون خوف من الله سبحانه وتعالى، اتهمت دائرة الشؤون الدينية الإسلامية في سيلانجور ثلات أخوات من حزب التحرير بالإضافة إلى اثنتين آخرين، في محكمة شاه علم الشرعية الدنيا في ٢٠٢٠/٠١/٢٩ بجريمة "إهانة السلطات الدينية". وكان قد تم اعتقال أربع منها في ٢٠١٩/٠٧/٢٨ في مداهمة مقهى في شاه علم وألقي القبض على أخرى في ٢٠١٩/٠٧/٣١ أثناء حضورها لمقر دائرة الشؤون الدينية الإسلامية للإدلاء ببيان. والمتهمات هن كلثوم بنت أبو، ٦٥ سنة، نورلحاني بنت عبد البصير، ٤٣ عاماً، ونور حسن بنت باخوك، ٤١ عاماً. وكان الاثنان الآخران من أبناء صاحب المقهى، وهما نور عافية فاتنين بنت محمد لطيف، ٢٦ عاماً، ومحمد عرفان فراس بن محمد لطيف، ٢٠ عاماً والذين كانا يديران المقهى في ذلك الوقت عندما كان أبوهما في رحلة الحج. وقد تم اتهامهم جميعاً بموجب المادة ١٢ (ج) من قانون الجرائم الجنائية (سيلانجور) ١٩٩٥، باستثناء كلثوم بنت أبو التي تم اتهامها أيضاً بموجب المادة ١٢ (ب) من القانون نفسه، والذي يعاقب بغرامة أقصاها ٣٠٠٠ رينغيت ماليزي أو السجن لمدة تصل إلى سنتين، أو كليهما، بحسب الإدانة.

على الرغم من أننا ذكرنا دائرة الشؤون الدينية الإسلامية مراراً وتكراراً بالفتوى التشهيرية ضد حزب التحرير التي أدت إلى هذه المحاكمة، ولكن كما هو متوقع، واصلت الدائرة عملها. ويبين موقفهم القاسي هذا عدم اعتبارهم بالذكرة وعدم خوفهم من الله سبحانه. لقد انتهكوا باعتقالهم ومحاكمتهم مسلمات من حزب التحرير، أمر الله عندما أرسلوا جواسيسهم للتسلل إلى المقهى قبل المداهمة. إن عملية التجسس هذه هي انتهاك واضح لأمر الله سبحانه وتعالى ﴿وَلَا تَجَسِّسُوا﴾، فالله سبحانه وتعالى يحرم التجسس على المسلمين، وهذا ما قامت به الدائرة دون الشعور بأي ذنب!

بالإضافة إلى ذلك، تصرفت دائرة الشؤون الدينية الإسلامية خارج نطاق اختصاصها وتجاوزت القانون عندما صادرت الهواتف الخاصة بنور حسن ونورلحاني خلال أخذ أقوالهما. كما تصرف ضباط التحقيق التابعون للدائرة بطريقة غير أخلاقية عندما تحدثوا بقسوة، ورفعوا أصواتهم على شباب حزب التحرير وقاموا بتهدیدهن أثناء أخذ أقوالهن. وفوق ذلك، قام أحد ضباط التحقيق باتهام أخواتنا بـ"الجرائم"، وهو اتهام خطير للغاية، وجّه لشخص لم تتم إدانته بوضوح حتى الآن! فهل

يمكن لمثل هذه الدائرة أن تمثل هيئة إسلامية لإنفاذ القانون؟! مع الطريقة التي تصرفوا بها منذ البداية، فليس من المستغرب على دائرة الشؤون الدينية في سيلانجور هذه الشدة، فهم قد فقدوا أي خوف من الله بمحاكمتهم للأخوات من حزب التحرير.

قامت دائرة الشؤون الدينية الإسلامية في سيلانجور حتى الآن بتقديم سبعة من شباب حزب التحرير إلى المحكمة الشرعية بتهمة إهانة السلطات الدينية. ومع التهمة الأخيرة التي وجهت إلى ثلاثة أخوات من حزب التحرير واثنتين آخرين، يصبح العدد الثاني عشر، تم اعتقالهم ومحاكمتهم في المحكمة نتيجة فتوى تشهيرية أصدرتها لجنة فتوى سيلانجور ضد حزب التحرير. في الواقع، لقد فقدت دائرة الشؤون الدينية الإسلامية في سيلانجور حياءها وخوفها من الله سبحانه وتعالى باعتقالها حملة الدعاوة وجرّهم إلى المحكمة بسبب جرائم وهمية! كما لو أنه لم يعد هناك المزيد من الجرائم وال مجرمين في سيلانجور، حتى تقوم بملحقة وتجريم حملة الدعاوة! في حين تغض دائرة النظر عن أكبر مصنع للخمور لا يزال قائما في سيلانجور، وفي حين إن الجماعات الليبرالية حرية على نحو متزايد على إصدار بيانات مخادعة وتنظيم برامج مختلفة لنشر مبادئها وزيادة تأثيرها، وفي ظل تزايد الأزمات المجتمعية، وفي حين إن أصوات الكفار تزداد وتعلو في كراهيتهم للإسلام؛ ويتخلى السياسيون عن الإسلام في حكمهم... فبدلاً من العمل على تغيير هذا الواقع، تقوم دائرة الشؤون الدينية الإسلامية في سيلانجور بملحقة حملة الدعاوة و يجعلهم مجرمين!

أخيراً، نود أن نقول بأنه إذا كانت دائرة الشؤون الدينية الإسلامية في سيلانجور تعتقد بأن اعتقال ومحاكمة أعضائنا وملحقتهم ستضعف أو تمنع حزب التحرير من حمل الدعاوة، فإنها تكون قد ارتكبت خطأ كبيراً، فهذه الدعاوة هي دعوة الله سبحانه وتعالى وهو الذي يحميها، وسيحمي أولئك الذين يحملونها في سبيله بإخلاص، وهو الذي سيضمن استمرار هذه الدعاوة. فكلما حوربت هذه الدعاوة انتشرت على نطاق واسع بإرادته وقوته، هذه هي سنة الله. لقد منح الله نصره لرسوله ﷺ وللمسلمين الأوائل على الرغم من الجهود الضخمة التي بذلها أعداؤه لوقف الدعاوة، وهو الذي سوف يمنح هذا الجيل نصراً عظيماً بغض النظر عن حجم ما يتم بذله لمنع الدعاوة. ولكن الفارق الوحيد هو أن الكفار في الزمن الماضي كانوا هم من أعقوا الدعاوة، ولكن الذي يعيقها الآن هم أولئك الذين يعترفون بأنهم مسلمون ويطلّبون بالإسلام! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

عبد الحكيم عثمان

الناطق الرسمي لحزب التحرير

في ماليزيا